الأمننة البيئية كآلية لإرساء الحوكمة البيئية العالمية في مجلس التعاون الخليجي

د. دلال بحري / سميرة سليمان
قسم العلوم السياسية
جامعة الحاج لخضر باتنة

ملخص :

من أبرز الفواعل الأمنية العاملة على إدخال القضايا البيئية ضمن أجندتها الأمنية مجلس التعاون الخليجي من خلال إجراءاته الاستثنائية التي تعتبر مكون رئيسي من مكونات عملية الأمننة، وهذا ما توضحه مقاربة السياسة البيئية أن مركزية الدولة موضع تساؤل صريح ضمني في مخاطبتها للقضايا البيئية مقابل بروز مقاربة الحوكمة البيئية العالمية.

Abstract

One of the most prominent security working on the introduction of environmental issues within the security agenda of the GCC through exceptional procedures. Which are a major component of the components of the process "Securitization, and this as illustrated approach environmental policy (Environmental politics) that the centrality of the state in question implicit in explicit approaches to the environmental issues compared to the emergence of global environmental governance approach.

مقدمة

عرف مفهوم الأمن توسعا شمل الكيان المرجعي والتهديدات الوجودية في آن واحد، فبدلا من التركيز على التهديدات العسكرية وحماية الكيان المرجعي الوحيد "الدولة"، توسعت فكرة الأمن لتشمل قضايا جديدة ذات طابع إنساني: الاقتصاد، الهجرة، البيئة، الهوية والجريمة العالمية هذا التوسع نجم عنه ما يسمى بمفهوم " الأمننة" "Securitization" الذي يعتبر الميزة الرئيسية لمدرسة "كوبنهاقن". أين أضحت القضايا البيئية موضع نقاش بالارتباط مع نموذج الطرف الفاعل المختلط فالدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية والشركات متعددة الجنسيات كلها أطراف فاعلة تسعى لإدخال هذه القضايا ضمن أجندتها الأمنية من خلال أفعالها الخطابية المقرة بوجود تهديد بيئي للأمن العالمي وذلك لإرساء الحوكمة البيئية العالمية، وهذا ما توضحه مقاربة السياسة البيئية أن مركزية الدولة موضع تساؤل صريح ضمني في مخاطبتها للقضايا البيئية مقابل بروز مقاربة

الحوكمة البيئية العالمية. ولعل من أبرز الفواعل الأمنية العاملة على إدخال القضايا البيئية ضمن أجندتها الأمنية مجلس التعاون الخليجي من خلال إجراءاته الاستثنائية التي تعتبر مكون رئيسي من مكونات عملية الأمننة، هذا ما تسعى هذه الورقة البحثية تحليله من خلال الإجابة عن الإشكالية التالية:

الى أي مدى يمكن القول بأمننة البيئة كآلية لإرساء الحوكمة البيئية في مجلس التعاون الخليجي؟

1 -مقاربة مفاهمية للدراسة

أولا -البيئة كتهديد وجودي عالمي:

إن إثارة صورة البيئة يشهد على أهمية الجماعات المعرِفية في السياسة العالمية وسياسة جماعات الضغط، فنجاح الحركة الايكولوجية في تعزيز التنمية القابلة للاستمرار وديمقراطية المشاركة لإرساء الأمن البيئي العالمي في إطار عملية الأمننة بوصفها مفاهيم منظمة أساسية في هذا الجانب من القضايا التي يدور حولها النقاش والخلاف في الوقت الراهن.

ان تنامي قضية البيئة كمجال للنقاش والخلاف في السياسة الدولية له بالغ الأثر على العلاقات الدولية، فالتحديات البيئية تُشكك في النموذج المتمحور حول الدولة في العلاقات الدولية والذي كان بالتأكيد النموذج السائد منذ أن وُضِعت أسس هذا الفرع من فروع المعرفة في أوائل القرن العشرين. ويبدو أن السياسة البيئية تحتل موقعاً ضمن المنظور الليبرالي الحديث أكثر انسجاماً منه في المنظور الواقعي الجديد. فيمكن القول إن المفهوم الأساسي للقوة قد يكون أقل أهمية في تحليل السياسة البيئية منه في مجالات أخرى مثل الاقتصاد السياسي الدولي أو الدراسات الأمنية. فقد تتمكن القوة من السماح للدول بممارسة قيود الفيتو بالنسبة لتنفيذ الاتفاقيات البيئية، إلا أن ذلك حسب ما يؤكده الايكولوجيون، فإن دول الفيتو "تطلق النار على أقدامها" لأن التغيير في شكل التآكل البيئي يجري دون توقف وتتجاوز آثاره الحدود القومية ومرة أخرى تتعرض نظريات السيادة التقليدية للتحدي من جانب السياسة البيئية فمشاكل التلوث تتجاوز الحدود القومية بكل وضوح. وهذا يجب أن ينطبق أيضاً على الحلول، انطلاقاً من هذا الأساس فالقضايا البيئية هي جسر الهوة الذي يفصل بين ما هو محلي وما هو دولي وتجسيدا لفكرة الحوكمة.

ثانيا -مفهوم الأمننة:

استدعت نهاية الحرب الباردة نقاش واسع حول التَّهديدات الأمنية، فقد فضّل العديد من المفكرين توسيع فكرة الأمن لتشمل قضايا جديدة: الاقتصاد، البيئة، الهوية والجريمة العالمية... ، بدلاً من التَّركيز على التَّهديدات العسكرية كما كان عليه الأمر بالنسبة للتَّقليديين[1]، هذا التوسع نجم عنه ظهور ما يسمى بمفهوم "الأمننة "(securitization).

يقول"ويفر": أن مفهوم الأمننة سُحب من الأنظمة المصرفية [2]وحُول إلى العلاقات الدَّولية، فنقطة البداية في مفهوم الأمننة هي" نظرية الفِعل الخِطابي"(Speech Act Theory) التي طُوّرت من قبل (جون أوستن *1962*) الذِّي اظهر كيف لنا أن نقوم بأفعال بالكلمات "فنطق الأمن" يعني "الفعل"، إذ القَضية قد تَتَحول إلى قضية أمنية عندما يقوم الفَاعل بتقديمها كتَّهديد وُجودي (Existential Threat) للكيان المرجعي(Referent Objects)، هذا التهديد من شأنه أن يُعّرض تقرير المصير وحتى بقاء الوحدة السياسية للخطر[3].

تُقدّم القضية كتَّهديد وُجودي في مفهوم الأمننة، هذا ما يتطلب إجراءات استثنائية (Emergency Measuress) مُستعجلة لتشريع الأفعال خارج العَّملية السياسية الطبيعية (لأن الطبيعة الخاصة للتَّهديدات تبرر استخدام الإجراءات الاستثنائية [4]، فتصبح القضية مُؤمننة عندما تَأخذ أولوية مطلقة مقارنة بالقضايا الأخرى، إذ من المهم هنا أن نفهم أن الأمن هو مُمارسة مرجعيةٌ ذاتية، لأنه حسب بوزان ليس من الضَّروري حقيقةً وجود تَّهديد لكن المهم هو القَّضية المُقدمة كتَّهديد وُجودي، [5]وإضفاء الطابع الأمني على مجال معين من السياسة العامة يكون عبر عملية خِطابية لغوية، حيث يلعب هذا الخطاب على الاستدلال بوجود تَهديد يمس البقاء المادي أو المعنوي لمرجعية أمنية معينة سواءً كانت فرد أو جماعة أو دولة أو هوية... [6]فالأمننة هي لغة العلاقات الدولية والدراسات الأمنية، التي أعطت القدرة لتصميم هيكل تصوري باستخدام العناصر الأساسية في أي ممارسة أمنية مبنية في السّياسة الدولية[7].

تُدرس الأمننة إذن من خلال تحليل الخطاب لتَّقديم شيء ما كتَّهديد وُجودي، فَيقول بوزان أن "الأمننة: ليست مجرد تحركات أمنية، بل تصبح من خلالها القضايا مؤمنة عندما يَتقبلها الجمهور لدرجة التفويض والسماح باستخدام الإجراءات الاستثنائية لمحاربة التَّهديد"، إذ يتميز مفهوم الأمننة ببناء حُجة بلاغية تُروج للتهديد كمسالة بقاء ويجب أن تعطى أولوية للقضية قبل فوات الأوان، هذه الحُجة في الفعل الخطابي تحتوي على احتمالين: ماذا سيحدث إذا لم نَّتخذ الإجراءات؟ ماذا سيحدث إذا قُمنا بذلك؟[8].

يُميز مفكرو مفهوم الأمننة بشكل تحليلي خمس قطاعات للأمن:

القطاع العسكري: المتعلق بعلاقات القوة والكيان المرجعي دائماً هو الدولة وبقاء القوة العسكرية (مسألة القُدرات الدفاعية والهجومية بين الدول).

القطاع الاقتصادي: الأمن مستند على العلاقة بين البناء السياسي الفوضوي والبناء الاقتصادي "السوق"(المصادر المالية والأسواق).

القطاع السياسي: المتعلق بعلاقات السُّلطة، الحكومة حيث يتعلق التَّهديد الوُجودي بسيادة الدولة وعقيدتها (استقرار حكومات الدول وعقائدها).

القطاع الاجتماعي الحضاري: المُتعلق بالهويات الاجتماعية كما يقول بوزان "استمرارية الهوية واللغة ".

القطاع البيئي: أين تُشير الفواعل الأمنية إلى ندرة المصادر والاستمرارية والتوزيع غير العادل للطاقة لإقناع الجُمهور (محيط حيوي كوكبي).

هكذا فالأمننة هي مُمارسة " تاذاتانية" (Intersubjective) تحوي ثلاث مكونات أساسية:

ادعاء تهديد البقاء وتطلب إجرَاءات استثنائية.

تبنى الفعل المُستعجل. والتَّأثيرات على العلاقات بين الوحدات المُتأثرة بانتهاك القواعد[9].

تحدث عملية الأمننة عندما تنقل قضية معينة من قضية مسيسة إلى قضية مؤمننة التي تقدم كتهديد وجودي ما يستدعي القيام بإجراءات استثنائية (emergency measuress) وأفعال خارج حدود السياسة الطبيعية [10]، إذن يمكن القول أن عملية الأمننة تتضمن ثلاث أنواع من الوحدات التي تجعل القضايا مؤمننة وهي: الكيان

المرجعي(objects) الأشياء التي ينظر إليها مهددة وجوديا، ولها شرعية الادعاء بالبقاء)، الفواعل الأمنية "securiting actors" هي الفواعل التي تؤمنن القضايا بإعلان شيء ما مهدد بشكل وجودي، الفعل الخطابي "speech act" هو التعابير والمفردات التخصصية المستخدمة من قبل الفواعل الأمنية لمخاطبة التهديد الوجودي الذي يواجه الكيان المرجعي، "فالفواعل الأمنية لا تتحرك من فراغ" يقول باري بوزان، إذ يميز هذا الأخير نوعين من الشروط لنجاح الفعل الخطابي مستلهمة من شروط الهناء لجون أوستين 1962، الأول: معنوي قاعدي داخلي، والثاني: اجتماعي سياقي خارجي.

فالدول والمنظمات الدولية (الفواعل الأمنية)يمكن أن تتبنى لغة أمنية تقنع الجمهور بوجود تهديدات للكيان المرجعي[11] وتختلف هذه اللغة الأمنية في المراحل الثلاث لمسار الأمننة ففي الأولى(مرحلة عدم التسيس) لا تكون القضية من اهتمام الدولة ولا جزء من النقاش العام وعملية اتخاذ القرار، وفي الثانية (مرحلة التسيس)تصبح القضية جزء من السياسة العامة والقرارات الحكومية والخطابات التعبيرية، أما في الأخيرة (مرحلة التأمين) فالفواعل الأمنية تعبر عن القضايا السياسية كتهديدات وجودية للكيان المرجعي وهذا ما يوضحه الشكل أدناه:

في هذا السياق افترضت مدرسة كوبنهاجن خمسة أصناف للأمن: عسكري، اجتماعي، اقتصادي، سياسي، بيئي ما ساعدها على توسيع القضايا الأمنية خارج القضايا التقليدية، فأصبح هناك طلب متزايد بين العلماء وصناع السياسية لوضع انتباه أكثر على امن الأفراد والمجتمعات من تهديدات اجتماعية، واقتصادية، وبيئية. هنا يطرح مفهوم الأمن الإنساني نفسه.

ثالثا -مفهوم الحوكمة البيئية العالمية:

يعتبر مصطلح الحوكمة البيئية العالمية من المصطلحات الحديثة التي شاع استخدامها مع بداية ظهور مصطلح الحوكمة في أواخر القرن العشرين. ويعتبر هذا المصطلح أيضا من المصطلحات التي لم يوجد لها نظرية موحدة بين الباحثين

والمفكرين في هذا المجال. كما انه لم يتم وضع تعريف دقيق وواضح ومتفق عليه لهذا المصطلح، بل أكثر من ذلك، حيث أنه لايزال الاختلاف قائما حول تسمية حكومة بيئية عالمية أم حوكمة بيئية عالمية. وكما أشرنا سابقا فإن هناك فرق كبير وواضح بين لفظ حكومة ولفظ حوكمة. ويعود ذلك إلى اختلاف وإيديولوجيات ووجهات نظر المفكرين والباحثين في المجال. من المفكرين من اعتبر أن مصطلح الحوكمة البيئية العالمية بدأ في الظهور مع بداية الدراسات حول تحليل التعاون البيئي العالمي وصاحب ذلك اتفاقية ستوكهولم 1972، وقد أدى ذلك إلى ظهور موجة من الدراسات الأكاديمية حول التعاون البيئي ما بين الحكومات فظهرت دراسات كل من "كالدوال"، عام 1984، و"جونسن"عام 1972، "كنان"، عام 1970.

كانت أكثر النقاشات ارتباطا بظهور الحوكمة العالمية بداية النقاش حول الأنظمة البيئية العالمية في الثمانينات مع "كراسنر"، عام 1983، و"يونغ عام 1980. وكذلك في التسعينات مع "برنار"عام 1995، و"براون وايز" عام 1998 و"ميتشل" عام 1998"، و"زورن" عام 1998.

دارت هذه الدراسات والبحوث حول المنظمات البيئية العالمية، وبعد ذلك ركزت هذه الدراسات أيضا على المنظمات البيئية غير الدولة، وكان ذلك مع دراسات وأبحاث كل من "كونكا"عام 1995، و"برينكن" عام 1995، "روزيتيالا عام 1997، و"وابنر"عام 1996. كل هذه الدراسات زادت من اهتمام الباحثين بموضوع الحوكمة البيئية العالمية.

من خلال ذكر هذه الخصائص، واستنادا إلى التعاريف السابقة للحوكمة العالمية، يمكن تعريف الحوكمة البيئية العالمية على أنها تلك الأعراف والتقاليد، والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تقوم بممارسات اجتماعية وسياسية واقتصادية لإدارة ومعالجة القضايا البيئية على مستوى عالمي، كما تعني أيضا إدخال أساليب وآليات الحكم الرشيد أو الإدارة الرشيدة في جميع المنظمات البيئية الرسمية وغير الرسمية لإدارة الشؤون البيئية على مستوى عالمي، وذلك بتضافر جهود القطاعات الثلاث (الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني العالمي).

2 -مقاربة نظرية للدراسة:

أولا -صلة الأمن بالبيئة: "الأمن البيئي" جاء هذا الاتجاه نتيجة الطور الرابع من الثورة الصناعية وهو طور البيئة والتنمية، يربط بين الحفاظ على التوازن الحيوي للبيئة واستمرار التنمية الشاملة دون توقف[12].

من القَّضايا التي ارتَبطت ارتباطاً وثيقاً بالأمن قضية البيئة، فاعتبَار الأخيرة قَضية أَمنية، سَّاهم في تَعميق الدِّراسات الأمنية ودُخول تَّهديدات جَديدة بعيدة عن الطَّابع العَّسكري، في هذا السيَّاق ظَهر "تَّغير المُناخ" كعامل لتفاقم المشاكل البيِّئية من تأثر بندرة المصادر إلى اختفاء المناطق الساحلية، فبات ما يعرف بالأمن البِّيئي "مطروحاً في الأجندات الدولية وعقدت من أجله مؤتمرات وقمم عالمية، نتيجة ما تولده قضية البيئة من مخاوف، رغم هذه الأهمية إلا أن مفهوم الأمن البيئي مفهوم غامض عرف عدة اختلافات نظريةٌ وتفسيريةٌ، فتعتبر دراسة "توماس هومردكسون" – (Thomas-Homer Dickson)[13] في أوائل التِّسعينات، أهَّم دراسة ركَّزت على رابطة البيئة والنزاع، حيث استكشف الخصائص البيئية للنزاع العنيف، عمل توماس وفريقه على إعداد مشروع التغير البيئي والنزاع نتيجة النمو السكاني الحاد والمصادر البيِّئية المحدودة، التي تتسبب في نزاعات حادة، ومن ثم توسعت النقاشات المتضمنة للتساؤل عما اذا كانت القضايا البيئية مهددا أمنيا أم لا ؟ وإذا كَانت الإجابة نعم، كَيف يمكن إدماجها في الأَجندات الأمنية؟[14]

فطبقاً لجون بارنيت (*Jon Barnett*) الأمن البيئي نتج عن ثلاث تطورات رئيسة مترابطة:

-نُمو الوعي البيئي للبلدان المتطورة منذ الستينات.

-النِقاشات الأكاديمية للمُمارسات الأمنية التقليدية الناقصة في التعامل مع مخاطر الأمن البيئي.

-التَّحول في الظروف الاستراتيجية خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة؛ مواصلة في البحث عن التداخل بين البيئة والأمن، تأكدت فرضية لعب البيئة دور المتغير المستقل مقابل دور المتغير التابع الذي تلعبه النزاعات والحروب، بالتحديد بعد انعقاد مؤتمر "قمة الأرض" في ريودي جانيرو سنة 1992[15] وهذا ما أكده مايكل كلير في كتابه :"الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية "أن كل النزاعات

المستقبلية هي نزاعات بسبب الموارد الطبيعية، كما أقر تقرير التنمية الانسانية لسنة 1999أن قضية المياه ستكون احدى أكبر مصادر الصراع المستقبلي في القارة الافريقية خلال ال25سنة المقبلة[16]

ثانيا -الحوكمة العالمية والدراسات الأمنية:

تتعدد منظورات العلاقات الدولية لمفهوم الحوكمة العالمية تبعا لمرتكزاتها:

-الحوكمة العالمية من منظور الواقعية :

أول سؤال يتبادر إلى الذهن هو هل يمكن إن تقدم الواقعية منظورا عن الحوكمة العالمية ؟

اتسمت المنهجية السلوكية التقليدية ،بتركيزها على سلوك الدول . كعنصر أساسي في تقديرها- في السياسة الدولية والمبالغة في تفسير المصلحة ومفهوم القوة واستبعدت سلوك المؤسسات الدولية (خيار استراتيجي يمكن الاستغناء عنه) لكونه خاضع لمصالح الدول الكبرى القوية المسؤولة عن خلق نظام حكم معين[17]. صحيح أن الواقعيين يبحثون عن واقع حوكمة عالمية يسوده توزيع القوة وإعطائه الأولوية في تفسير الأحداث الدولية ،لكن النقطة التي أهملوها هي أن الأفكار التي تقف وراء القوة أهم من القوة نفسها ولتوضيح ذلك يضرب "انجل " مثلا بالعبيد حيث يتساءل :إن لم يكن العبد واقعيا أكثر قوة من سادتهم فالأفكار التي يحملونها هي ما يجعل منهم في وضع الضعف بالنسبة للواقع الدولي فذلك يؤكد على أهمية الاهتمام بمعالجة الأفكار التي تسند التوظيف العدائي للقوة وسيكون ذلك أكثر فاعلية.

كما أن الواقعية فشلت في تناول كيفية تأثير القضايا المعاصرة مثل القيم الدينية والاجتماعية على العلاقات الدولية ،مثل مظاهر فشل عملية السلام في الشرق الأوسط ،قد سلطت الضوء على التوترات الدينية بين إسرائيل والعالم والإسلامي والتي مازالت مستمرة، كما أنها لم تجد تفسيرا للتغيرات المتعمقة كانهيار الاتحاد السوفياتي ،وظاهرة الدول التابعة [18]في أوروبا الشرقية ،ونهاية ظاهرة العبودية ،أو منح النساء حق التصويت في سائر إنحاء العالم[19].

-الحوكمة العالمية والنظرية البنائية:

اكتسبت نظرية البناء الاجتماعي رواجا وشعبية في السنوات الأخيرة تقر هذه النظرية من السابق لأوانه القول بتشكل حكومة عالمية ومن الصعب تقدير حوكمة

عالمية في العالم وفهم البنية أو البناء هو أحسن وسيلة أو طريقة للوصول إلى حوكمة عالمية، فالبنائية جاءت لتبين كيف نستطيع تصور حوكمة عالمية بالتركيز على شروط نمو واتساع الحوكمة فكرة بنية الحوكمة العالمية :المعيار الاجتماعي شرط أساسي لتفسير وفهم العالم وضرورة دراسة تناسب أفكار الفاعلين واتجاهاتهم مع أفعالهم إذ يركزون على تصور العالم في ظل الحوكمة العالمية ويقرون أن فهم بنية العالم مهم جدا لان هذه الفكرة وهذا الشرط التفكيري والالتزامات والقيود تنشط وتجعل من فكرة الحوكمة العالمية فكرة واقعية ففهم المؤسسات الرسمية مثل الأمم المتحدة يستوجب فهمها الرجوع إلى المؤسسات غير الرسمية التي تحتضنها كالضوابط والمبادئ التي يقوم عليها النظام الاقتصادي والسياسي لفترة مابعد الحرب الباردة ففهم البناء الاجتماعي وتأثير الفواعل من غير الدول يجعلنا نستوعب مباشرة فكرة الحوكمة العالمية. فالحوكمة ستتغير إذا اقتنع الفاعلون بخصائص الأفكار الجديدة[20]، وبالتالي مبادئ وسلوكيات الفاعلين ستخلق من جديد في إطار الحوكمة وهذا تزامنا مع تغير البنيات التكنولوجية والمعايير الاجتماعية.[21]

-الحوكمة العالمية من منظور النظام العالمي الجديد:

استخدم مصطلح الحوكمة في تحليل الأنظمة العالمية لتوضيح المقصود عن مباشرة الدولة والمنظمات الدولية لعلاقة داخلية عالميا ومحليا وتكون هذه العلاقة مباشرة عادية ومألوفة. إذ أن الحوكمة العالمية مظهر مميز لتصور العالم أو النظام العالمي. إن السمة الأهم من سمات الحوكمة العالمية هي أنها تدور في الاقتصاد عالمي رأسمالي واهم الفواعل في هذا الاقتصاد العالمي في الطبقات الاجتماعية وليست الدول.

إن احتمال حصول تغير في الأنظمة اليوم أصبح جد ممكن بسبب التغير الاقتصادي الجديد بالإضافة إلى أحداث 11 سبتمبر فنستطيع أن نرى علامات وإشارات لانهيار متتابع لنظام الأمم المتحدة. هذا التأثير المزدوج -وهو جد مهم -اثبت ضرورة التفسير، فأحداث 11 سبتمبر أعطى صورة أو قراءة جديدة وصورة غامضة للعالم السياسي. إن من الضروري والمهم تجديد المجتمع في تفسير الحاضر ،وتحت نظام الأمم المتحدة خريطة العالم سترسم لتتكيف وتتلاءم ومتطلبات القرارات والمصالح الشخصية.

3 -مأسسة الخطاب الأمني البيئي العالمي :

أدى التدهور المستمر في البيئة الطبيعية منذ بدايات عقد السبعينيات من القرن العشرين إلى إدراك عام لخطورة الاعتداء الذي يقترفه الإنسان على الطبيعة وما ينتج عن ذلك من تلوث شامل لهذه البيئة بكافة مواردها يهدد بقاء النوع الإنساني إلى التفات المجتمع الدولي إلى هذه المشكلة التي باتت في الآونة الأخيرة تتجاوز الحدود السياسية للدول، في إشارة إلى عدم كفاية السياسات الوطنية للبيئة.

أولا -تطور الاهتمام الدولي بالبيئة:

انعكس هذا الاهتمام الدولي بحماية البيئة في إصدار العديد من الإعلانات الدولية وإقرار العديد من الاتفاقيات الدولية (العالمية والإقليمية والثنائية) وعقد المؤتمرات الدولية المختلفة المعنية بهذا الشأن. ويتضح ذلك في الآتي.

-إعلان التقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي 1969، حيث جاء في مادته 13 أن " حماية البيئة البشرية وتحسينها يجب أن تكون أحد الأهداف المنشودة من وراء التحقيق التدريجي للتقدم والإنماء الاجتماعي ".

-إعلان استكهولم 1972 الصادر عن مؤتمر استكهولم الذي يمثل، وبحق، اللبنة الأولى في صرح القانون الدولي للبيئة. وقد أشار هذا الإعلان في المبدأ 21 منه على أن " للدول حق سيادي طبقاً لقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة في استغلال مواردها الطبيعية عملاً بسياساتها البيئية، وتتحمل المسئولية الوطنية أو تحت إشرافها لا تسبب أضراراً للبيئة المحيطة للدول الأخرى أو في الأقاليم التي تقع خارج حدود سيادتها الوطنية ". كذلك، نص إعلان استكهولم في مبدأه 7 على ضرورة أن " تتخذ الدول الإجراءات التي تتضمنها الاتفاقيات والمعاهدات متعددة الأطراف في مجال قانون البحار ".

-الميثاق العالمي للطبيعة لعام 1982: حيث صدر هذا الميثاق عن الجمعية العامة لأمم المتحدة عام 1982 وكان الهدف منه هو وضع ميثاق عالمي للطبيعة لتوجيه وتقويم أي مسلك بشري من شأنه التأثير على الطبيعة، ويتضمن قواعد السلوك في إدارة الطبيعة واستغلال مواردها. ومن أبرز ما تضمنه هذا الميثاق، النص على أن على الدول أن تعمل على أن " لا يتسبب ما يمارس تحت ولايتها أو رقابتها من أنشطة في الإضرار بالمنظومات الطبيعية الواقعة في الدول الأخرى أو خارج حدود الولايات

الإقليمية، وكذلك، حماية الطبيعة والحفاظ عليها في المناطق التي لا تخضع لأية ولاية وطنية.

-مؤتمر ريو دي جانيرو والإعلان الصادر عنه عام 1992، والذي حوى سبعة وعشرين مبدأً، أكد المبدأ الرابع منها على أن " حماية البيئة يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التعامل معها بصورة منفصلة ".

-بروتوكول كيوتو عام 1997، والذي اهتم بالأساس بقضية تغير المناخ حيث ألزم هذا البروتوكول دول العالم بمعايير محددة لانبعاثات الغازات المسببة للتغيرات المناخية (ارتفاع درجة حرارة الأرض).

ثانيا -الفواعل الأمنية في الحوكمة البيئية العالمية:

من خلال دراسة الأفعال الخطابية الصادرة عن العديد من الفواعل الأمنية في مجال البيئة، نلاحظ أن أبرز الفواعل الناشطة في هذا المجال تتمثل في الاتحاد الأوروبي كفاعل اقليمي أمني بارز من خلال تأثيرات اضفائه للطابع الأمني على القضايا البيئية ثم الاتفاقيات البيئية الدولية كترتيبات عالمية أثبتت قدرتها على مخاطبة القضايا البيئية واخراجها من عالم السياسة الطبيعية، فهل سينجح مجلس التعاون الخليجي باعتباره محور دراستنا؟.

4 -أمننة قضية البيئة في مجلس التعاون الخليجي .

أولا -مجلس التعاون الخليجي كفاعل أمني بيئي:

يعتبر مجلس التعاون الخليجي من أبرز الفواعل الأمنية المخاطبة للقضايا البيئية، سواءا على مستوى الدول الأعضاء أو على مستوى المجلس كترتيب حكومي يسعى إلى إدخال القصايا البيئية ضمن أجندته الأمنية. ويظهر ذلك جليا من خلال الوحدات الثلاث لعملية الأمننة من كيان مرجعي "الدول الأعضاء " والأفعال الخطابية وأخيرا الإجراءات الاستثنائية المتبعة في المجلس للحد من التهديدات البيئية.

أ -الكيان المرجعي" الدول الأعضاء" البيئة كتهديد وجودي لدول مجلس التعاون الخليجي"

تواجه دول المجلس كغيرها من الدول العديد من المخاطر التي تهدد حياة الإنسان والطبيعة خاصة مع الازدياد المضطرد للمخاطر المحيطة بمجلس التعاون وما شهدته المنطقة من حروب وأزمات خلال العقود الثلاث الماضية، أين تتعرض المناطق الساحلية

والبحرية في منطقة الخليج العربي للكثير من الضغوط والتهديدات، ولعل من أهم هذه الضغوط التنمية السريعة للمدن السكنية والسياحية والتلوث النفطي والكيميائي والإضرار بالثروة السمكية من خلال سحب الرمال من قاع البحر لاستخدامها في ردم السواحل لبناء المجمعات السكنية والبنية التحتية، فتشير الدراسات إلى أن العديد من دول الخليج غيرت أكثر من 40 بالمئة من شريطها الساحلي، ففي البجرين زادت المساحة الأرضية ب 40 كلومترا مربعا في أقل من 20 عاما من خلال ردم المناطق الساحلية وفي امارة دبي تم استخدام 100 مليون متر مكعب من الصخور والرمال في مشروع جزر النخيل وفي المملكة العربية السعودية تم سحب أكثر من 200مليون متر مكب من الرمال البحرية لإنشاء مدينة الجبيل الصناعية، ويمثل التلوث الكيميائي والانسكابات النفطية المصاحبة لعملية النفط أحد مصادر التلوث في منطقة الخليج[22].

ومن جهة أخرى تمثل محطات التحلية، التي تعتمد عليها دول المجلس بشكل رئيسي في تلبية المتطلبات المائية للسكّان المتزايدة، أحد مصادر التلوث المقلقة للبيئة البحرية والساحلية. وتدل الدّراسات المتوافرة في منطقة الخليج العربي -على رغم قلتها في هذا المجال -على وجود تأثيرات سلبية كثيرة وكبيرة لهذه المحطات في المناطق المحيطة بها، فبالإضافة إلى تلوث الهواء بسبب انبعاث مختلف أنواع الأكاسيد من مداخن محطات التحلية، وخصوصا تلك المحطات التي تستخدم النفط بدلا من الغاز الطبيعي، تؤدي هذه المحطات إلى أضرار جسيمة للبيئة البحرية بسبب صرف المحلول الملحي المركز والحار المتخلف عن عملية التحلية، ومخلفات المواد الكيماوية المستخدمة في معالجة المياه والآثار المتبقية من العناصر التي تكون قد التقطتها وهي داخل وحدة التحلية، ما يؤدي إلى تغيرات كيماوية وطبيعية وبيولوجية في البيئة البحرية المحيطة. وبحسب المعطيات الحالية من معدلات نمو السكّان والتنمية الحضرية، فإنه من المتوقع أنْ يتعاظم معدل الزيادة في السعة الإنتاجية لمحطات التحلية في دول مجلس التعاون بمعدلات تفوق المعدلات السابقة التي تمت ملاحظتها في الفترة الماضية، ومن المتوقع كذلك أن تزداد تأثيراتها السلبية على البيئة البحرية في المناطق المحيطة بمحطات التحلية، ما يتطلب استخدام التقنيات الضرورية لتخفيض هذه التأثيرات

ب -الأفعال الخطابية والإجراءات الاستثنائية:

1 -على مستوى الدول الأعضاء:

قطر -تولي الحكومة القطرية أهمية كبيرة لمجال البيئة، وهذا يظهر جليا من خلال تشجيعها للبحوث البيئية ودعم الخبراء المختصين في هذا المجال والتصديق على كافة الاتفاقيات البيئية العالمية مع تفعيل التقارب مع المنظمات البيئية على رأسها منظمة الحفظ الدولية احدى أكبر منظمات الحفاظ على البيئة، هذه الأخيرة التي تجري حاليا مناقشات مع معهد قطر لبجوث البيئة والطاقة لتدشين مشروع مشترك يرمي إلى تقييم حالة الكربون في كافة الأنظمة البيئية الساحلية في دولة قطركما تتعاون منظمة الحفظ الدولية حالياً مع "مؤسسة قطر الدولية" و"جامعة كارنيجي ميلون في قطر" في مشروع رسم خرائط أشجار المانجروف الذي شارك فيه طلاب من دولة قطر ومن مختلف أنحاء العالم. وتضمّن المشروع بناء تركيب شبكة من أجهزة الاستشعار عن بعد لجمع المعلومات التي سيتم استخدامها لقياس مدى كفاءة النظام البيئي في دولة قطر.

كما يقوم معهد قطر لبحوث البيئة والطاقة بالعمل مع نظرائه في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا لتطوير نماذج محاكاة خاصة بديناميكيات الغبار وتحسين أداء النماذج المعول عليها في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي سيتيح لنا التنبؤ بجودة الهواء على المستوى المحلي ويمنحنا نتائج أدق لمحاكاة مناخ منطقة مجلس التعاون الخليجي والتعرف على التأثيرات الناجمة عن تغير المناخ

نصت الفقرة (8) من المادة الخامسة من القانون القطري رقم (4) لسنة 1981 بإنشاء اللجنة الدائمة لحماية البيئة المعدل لعام 1994، على اختصاص اللجنة الدائمة لحماية البيئة "العمل على إدخال التثقيف البيئي في البرامج التعليمية والإعلامية ووضع خطط التوعية للمواطنين وحثهم فرادى وجماعات على المساهمة في حماية البيئة". وبعد إصدار القانون رقم (30) لسنة 2002 بإصدار قانون حماية البيئة، وهو القانون الأحدث في منطقة الخليج، جعلت من الأهداف الرئيسية للقانون ترسيخ الوعي البيئي في الدولة باعتبارها من عناصر تحقيق التنمية المستدامة، وألزمت المادة السابعة من القانون "جميع الجهات المسؤولة عن التعليم إدخال مواد التوعية البيئية في المناهج الدراسية في جميع مراحل التعليم، والتأكد من أن المناهج

المحتوية على هذه المواد تولي اهتماماً كافياً بها، مع العمل على إنشاء وتطوير المعاهد المتخصصة في علوم البيئة لتخريج الموارد الفنية".

البحرين -تشكو البيئة البرية في البحرين من التصحر وزحف المدن على الرقعة الزراعية، والزحف العمراني بتآكل مناطق سواحل البيئة البحرية بسبب اقامة المشروعات مثل مد الجسور والدفن والردم العشوائي لتشييد المجمعات والمدن السكنية ومحطات الكهرباء والمصانع والشركات. بجانب تلوث الهواء والتربة والماء الذي يهدد الثروة النباتية والحيوانية والسمكية. بالإضافة إلى نضوب المياه الجوفية التي كانت تشتهر بها البحرين ويستغلها المواطن البحريني في الشرب وري المزروعات والبساتين وسقي الحيوانات ومن أهمها عين عذاري وعين أبوزيدان وعين أم الشعوم وعين السفاحين وعين الحكيم وغيرها... والتي كانت تعتبر الموطن الطبيعي والنظام البيئي المناسب لنمو أنواع من النباتات والحشرات والحيوانات البرمائية كالسلاحف والضفادع... وغيرها، التي أصبحت نادرة الوجود الان في بيئة البحرين

لمواجهة المشاكل البيئية، وتأكيدا على امتلاك الوعي الأمني وعلى هذا الأساس سعت المملكة إلى :

- تطبيق أنظمة لتأمين كفاءة استخدام الطاقة.
- توجيه الاستثمارات إلى تقنيات تخفف من الانبعاث الكربونية.
- كما تركز المبادئ التي تقوم عليها وزارة الداخلية في مملكة البحرين على: سرعة الاستجابة، الفعالية الشفافية، المسؤولية، الإنسانية والشراكة الاجتماعية.
- يحظى الأمن البيئي باهتمام المسؤولين في قطاع الجمارك أيضا:

1 -وضع استراتيجية تدريبية لتحقيق الأمن البيئي.

2 -المشاركة في ورش العمل المعنية بشؤون البيئة بالتنسيق مع المجلس الأعلى للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

3 -اقامة ورش عمل بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الجمارك العالمية.

أجازت للمحكمة أن تحكم بإلزام المخالف بجميع النفقات الناجمة عن معالجة الأضرار البيئية، والحكم بالتعويضات التي قد تترتب عن تلك الأضرار، أو إلزام

المخالف بإزالة المخالفة وإعادة الحال إلى ما كانت عليه (73 من قانون حماية البيئة القطري).

الكويت -حلّت الكويت في المراتب الأخيرة عالمياً من حيث نسبة تلوث البيئة، اذ جاءت في المرتبة 126 من أصل 132 دولة مصنّفة على مؤشر الأداء البيئي، الذي تصدره جامعتا يال وكولومبيا في الولايات المتحدة الأميركية، وقد حلّت بعد الكويت 6 دول فقط هي اليمن وجنوب أفريقيا وكازاخستان وأوزبكستان وتركمانستان والعراق.

وبنى علماء الجامعتين الأميركيتين المؤشر وفق معطيات تاريخية عن التصحر وتلوث الهواء ونسبة الوفيات والخصوبة وحجم المساحات الخضراء والاهتمام بالطبيعة. وقال التقرير ان الكويت من أسوأ الدول في العالم أداء في حماية البيئة أو تحسين جودة الطبيعة لمواجهة مشاكل التلوث .

اتخذت الحكومة الكويتية العديد من الإجراءات الاستثنائية لمخاطبة التهديدات البيئية وذلك في اطار ادارة القضايا البيئية بتخصيص وزارة الكهرباء والمياه التي تم إنشاؤها سنة 1962 ومعهد الكويت للأبحاث العلمية المسؤول عن الأبحاث المرتبطة بالموارد المائية والهيئة العامة للبيئة المسؤولة عن رصد نوعية المياه ومركز بحث ودراسات وشعبة للتربة والأراضي القاحلة، بالإضافة إلى تسهيل البنك الكويتي لمنح القروض للاستثمار في الزراعة والثروة السمكية.

سلطنة عمان -تعد سلطنة عمان من طلائع الدول العربية بيئيا، فهي الثانية عربيا، طبقا لتقرير مؤشرات الاستدامة البيئية لعام2005م، الذي تم إعداده بفريق استشاري من جامعتي يال وكولومبيا بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد في دافوس السويسرية، وتحتل عالميا المرتبة 83من بين 146 دولة، وقد تقدمت 37مرتبة في تقرير ذلك العام مقارنة بتقرير عام2002م، ومن منطلق التنمية وجعل التخطيط البيئي جزءا لا يتجزأ من التخطيط الشامل في جميع المجالات الصناعية والزراعية والعمرانية. ولأجل ذلك كانت السلطنة الدولة العربية الأولى التي أنشأت وزارة مستقلة للبيئة، فتم تحقيق الاعتبارات البيئي ة. وفي هذا الإطار تفردت السلطنة بتخصيص العامين 2001و 2002 عامين" للبيئة العمانية"، وذلك لجعل الحفاظ على البيئة سلوكا يوميا لكل شرائح المجتمع

يعتبر عام 2001 كعام للبيئة من أبرز الأفعال الخطابية التي قامت بها السلطنة في إطار إضفاء الطابع الأمني على القضايا البيئية، وتتميز التجربة البيئية في عمان بتخصيص شهر كل عام يسمى "شهر البلديات والبيئة "تحت شعار معا من أجل عمان. ما يدفع إلى التنافس بين البلديات في المجال البيئي مع إشراك المواطنين والمجتمع المدني بمنح جائزة مالية وكأس السلطان، ما يرفع مستوى الوعي البيئي على مستوى السلطنة هذا على المستوى المحلي أما على المستوى الدولي، فالرؤية العمانية قائمة على أن حماية البيئة مسؤولية جميع البشر، اذ أكدت الاستراتيجية البيئية على الالتزام بتنفيذ القرارات الدولية خاصة ما تعلق بمؤتمر قمة الأرض[23]

السعودية -نشرت منظمة الصحة العالمية خلال الفترة الأخيرة تقريرا حول أكثر البلدان تلوثا في العالم، مبينة أن أشد البلدان تلوثا تضم عددا من الدول المصدرة للنفط والغاز، وهي من بين البلدان الأسرع نموا. وجاءت السعودية في المرتبة الخامسة ضمن هذه القائمة، علما بأنها تحتل المرتبة الأولى عالميا فيما يتعلق بإنتاج وتصدير النفط، ولديها خُمس احتياطيات النفط في العالم. وبين التقرير، أن إنتاج النفط والغاز، وقطاع صناعة النفط هما المسببان الرئيسان للتلوث، وتعاني السعودية كذلك مستويات عالية من انبعاثات غازات احتراق الوقود في محركات المركبات، حيث يتسبب هذا المصدر في 50 في المائة من التلوث في الهواء. ويضاف إلى ذلك الطقس الصحراوي، والعواصف القوية التي تتسبب في كثير من الأمراض ذات العلاقة بالجهاز التنفسي.

إن رؤية المملكة لتقنية البيئة تتلخص في تحقيق تنمية مستدامة، وذلك من خلال أفعالها المخاطبة للتحديات البيئية كتنظيم مؤتمرات تجمع نخبة من المتخصصين في مجال البيئة "المؤتمر السعودي الدولي لتقنية البيئة2012 أين يهدف المؤتمر إلى إيجاد أكبر تجمع للباحثين والمستثمرين وصناع القرار لدفع عجلة التعاون لحماية البيئة وبلورة شراكات استراتيجية على الصعيدين الوطني والدولي، فعلى المستوى المحلي تُشرك المملكة كل من الجامعات المحلية كجامعة الملك سعود وجامعة الملك عبد العزيز وترتيبات مصغرة من المجتمع المدني.

أما على المستوى الدولي فتتعاون المملكة مع الجامعات والجهات الدولية المتميزة مثل جامعة موناش الأسترالية وجامعة مموريال الكندية والمختبر الوطني للفيزياء

بالمملكة المتحدة وجامعة كولورادو الحكومية الأمريكية حيث يتم من خلال هذا التعاون الاستشارات التقنية والنشر المشترك للأوراق البحثية[24] يشارك في إعداد الاستراتيجية البيئية الوطنية مختصون من الوزارات والمصالح الحكومية ذات العلاقة حيث قسمت القطاعات المساهمة في تنفيذ الاستراتيجية إلى 13 قطاعا مستخدمة عدة آليات منها تشكيل فرق عمل من ممثلي كل قطاع بالإضافة إلى التعاون مع وزارة التخطيط والاقتصاد.

توجد في المملكة العربية السعودية مؤسسات لحماية البيئة ولكنها تحتاج إلى مشاركة اجتماعية ومؤسساتية لإنجاز واجباتها وأدوارها، نتيجة لارتفاع معدلات التلوث في مدنها الرئيسة. والسبب أنها لا تملك استراتيجية بيئية مؤداها حماية تلك البيئة. أما الأمن البيئي فهو ضعيف على المستوى الوطني لعدم توفر مؤسسات مهنية خاصة للقيام بهذا الدور، لذا فالمعضلة البيئية تستفحل بمرور الزمن، ونحتاج إلى التحرك عاجلاً للمعالجة عن طريق وضع استراتيجية بيئية واضحة وتعمل على المدى البعيد والمتوسط، وبرامج تعالج الحاضر وتقلل من آثار القادم في المستقبل، وتوضح طبيعة المشاركة الاجتماعية، وتُعد الحملات الاستراتيجية لحماية البيئة، وتعزز من الدور الإيجابي للأمن البيئي من خلال إيجاد مؤسسات ضمن المجتمع المدني للقيام بهذا الدور[25].

الإمارات العربية المتحدة -احتلت الإمارات المرتبة السابعة ضمن الدول الأكثر تلوثا في العالم والصادر عن منظمة الصحة العالمية وذكر تقرير مجلة أفاق اقتصادية إن دولة الامارات العربية المتحدة عانت من بعض الكوارث البيئية البحرية والمتكررة على شواطئها وسواحلها الاقليمية حيث يبلغ طول سواحل دولة الإمارات حوالى 1448 كيلو مترا مربعا شاملة جميع الجزر التابعة لها وقد بلغ انتاج الأسماك في الدولة خلال عام 1997 حوالى 705 الاف و805 أطنان حيث يغطى ما نسبته 100 بالمئة من إجمالي احتياجات الدولة من الأسماك. وأكد التقرير أن أسباب حدوث الكوارث البحرية تتمثل في عدم مبالاة التجار والبحارة وعمال المراكب بالمخاطر التي تنتج عن الممارسات التي تسبب التلوث وعدم الاكتراث بالقوانين التي تتخذها الدولة بشأن ذلك. وهذا ما يدل على ضعف الوعي البيئ للمواطن الإماراتي والخليجي عموما رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة من خلال القوانين والتشريعات

مثلا نصت الفقرة (15) من المادة الرابعة من القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 1993 في دولة الإمارات العربية المتحدة بإنشاء الهيئة الاتحادية للبيئة، على التزام الهيئة "العمل على تنمية الاهتمام بالنواحي التربوية والإعلامية والاجتماعية والثقافية لزيادة وتطوير الوعي البيئي وذلك لتمكين المجتمع من المساهمة الفعالة لتحقيق الأهداف المرجوة للحفاظ على البيئة وتطويرها".

ويتميز القانون الإماراتي بأنه يفرض عقوبة الإعدام في حالات معينة، ومثال على ذلك ما جاء في الفقرة (2) من المادة (62) من القانون الاتحادي رقم 24 لسنة 1999 في شأن حماية البيئة وتنميتها التي نصت على تطبيق، عقوبة الإعدام أو السجن المؤبد والغرامة التي لا تقل عن مليون درهم ولا تزيد على عشرة ملايين درهم، لكل من قام باستيراد أو جلب المواد أو النفايات النووية أو دفنها أو إغراقها أو تخزينها أو التخلص منها بأي شكل في بيئة الدولة.

تعد حماية البيئة الطبيعية في البر والبحر من أولويات حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة التي أصدرت أول قوانين لتنظيم الصيد وحماية الحياة البرية والفطرية قبل حوالي 30 عاماً. ودولة الإمارات طرف في المعاهدات الدولية حول التنوع البيولوجي، وتعد مبادرة "مصدر" مركزاً عالمياً لأبحاث وتقنيات الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة تقودها شركة أبوظبي لطاقة المستقبل التابعة لشركة "مبادلة" للتنمية. كما تعمل "مصدر" على تسويق وتطبيق هذه التقنيات وغيرها في مجالات الطاقة المستدامة، وإدارة الكربون، والحفاظ على المياه. وسيساهم مشروع "شمس 1" الذي تنفذه شركة "مصدر" في تحقيق استراتيجية أبوظبي الرامية إلى إنتاج 7٪ من الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة المتجددة بحلول العام 2020. وستبلغ طاقة المشروع الإنتاجية لدى اكتماله 100 ميجا واط، وهو الأول من نوعه في المنطقة الذي يعمل بتقنية الطاقة الشمسية المركزة.

2 -على مستوى مجلس التعاون الخليجي كترتيب حكومي:

-التشريعات البيئية الخليجية:

إدراكا لأهمية التنمية والبيئة، وحرصا على إيجاد حلول بعيدة المدى لعدد من المشكلات البيئية التي نشأت نتيجة للتطورات التي شهدتها دول مجلس التعاون، وزاد من حدتها ضعف التكامل بين خطط التنمية والبيئة، وانطلاقاً من التشابه الكبير في

الظروف التنموية والبيئية لدول المجلس، اعتمد المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته السادسة (مسقط، نوفمبر 1985) وثيقة "السياسات والمبادئ العامة لحماية البيئة"، لتكون المنطلق الأساس في وضع استراتيجيات العمل البيئي لدول المجلس. وقد تضمنت تلك السياسات عدداً من المرتكزات من أهمها اعتماد المفهوم الشامل للبيئة بحيث تشمل ما يحيط بالإنسان من ماء وهواء ويابسة وكل ما تحتويه هذه الأوساط من جماد ونبات وحيوان ونظم وعمليات طبيعية وأنشطة بشرية. استكمالا للسياسات والمبادئ العامة لحماية البيئة والتي أقرها المجلس الأعلى، ودعما للجهود التي تقوم به دول مجلس التعاون في مجال سن القوانين والأنظمة والتشريعات البيئية التي تهدف إلى حماية صحة الإنسان من آثار تلوث الهواء والمياه والتربة، صدرت في إطار العمل البيئي المشترك عدة أنظمة استرشاديه، لعل من أبرزها :

النظام العام لحماية البيئة: وهو إطار شامل يتضمن القواعد الأساسية للمحافظة على البيئة وحمايتها وقد اعتمد من قبل المجلس الأعلى (مسقط، ديسمبر 1995).

النظام الموحد للتقويم البيئي للمشاريع: ويهدف إلى مراعاة المردود البيئي للمشاريع المختلفة بحيث لا تؤثر على البيئة والموارد الحيوية ولا تخل بعجلة التنمية، وقد اعتمد هذا النظام من قبل المجلس الأعلى

كما تم وضع العديد من البرامج والاجراءات منها اعتماد الخطة الاقليمية للاستعداد والتصدي للحوادث الاشعاعية وكان ذلك في أبوظبي 2010 كما تم اعتماد النظام الاسترشادي الموحد للتحكم في المواد المستنفدة لطبقة الأوزون في 2005 وتم تحديثه ليتماشى مع التعديلات التي أدخلت على بروتوكول مونريال وكان دلك في البحرين ديسمبر 2012 هذا يدل على حرص المجلس لتتبع كل التطورات في مجال الحفاظ على البيئة

أكدت التشريعات البيئية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ السبعينات على أهمية التثقيف البيئي والتوعية البيئية للمواطن لإنجاح السياسات والقوانين البيئية في الدولة. لذلك طالبت قوانينها بضرورة إدخال التوعية والتعليم البيئي ضمن البرامج التعليمية في المدارس والجامعات والمعاهد والمؤسسات التعليمية الأخرى في الدولة، وفي الإعلام، وأوكلت تلك المهمة إلى لجان أو مجالس أو هيئات البيئة، وحملتها مسؤولية تنفيذ هذا العمل باعتباره من الأدوات الضرورية لتفعيل

القانون البيئي بصورة خاصة. ولأهمية نشر الوعي والثقافة في مجال البيئة، أقرّ الوزراء المسؤولون عن شؤون البيئة الخطة الخمسية للجنة التوعية والإعلام البيئي للفترة من 2010 ـ 2015م، والتي شملت العديد من البرامج والفعاليات والأنشطة. وتتمحور البرامج التي تنفذها لجنة التوعية والإعلام البيئي في ثلاثة مجالات : الإعلامي البيئي، والتوعية البيئية، والتربية البيئية. فعلى سبيل المثال، تم اصدار نشرة دورية باسم "بيئتنا الخليجية

وعقدت الدورة التدريبية الأولى لتأهيل الإعلاميين لتناول القضايا البيئية "الكويت ـ ابريل 2008م" شارك فيها أكثر من 30 صحفياً وصحفية وعقدت ورشة الإعلام البيئي لمخرجي البرامج الإذاعية والتلفزيونية "جدة، 3 ـ 5 يونيه 2012م". ويجري العمل على إعداد المجلة البيئية الإلكترونية لدول مجلس التعاون. كما استضافت سلطنة عمان، خلال عام 2010م حلقة عمل للمهتمين والمختصين بالإعلام والتوعية البيئية في حال وقوع الكوارث والأزمات البيئية. ونظمت دولة قطر خلال الفترة 25 ـ 26 ديسمبر 2012م ورشة عمل حول "تعزيز دور الأسرة للنهوض بالوعي البيئي. في مجال التربية البيئية يقام منذ عام 2006م ملتقى بيئي سنوي للشباب، حيث يتم اختيار خمسة طلاب من كل دولة عضو، ويكون لكل ملتقى شعار معين يتفق مع الأولويات القصوى للعمل البيئي المشترك، وتم حتى الآن تدريب أكثر من 200 طالب. كما عقد المؤتمر البيئي الأول لطلاب وطالبات جامعات دول المجلس بدولة قطر في مارس 2009م. كما عقد المؤتمر الثاني في مدينة جدة خلال عام 2013م

إذن نصل إلى أن هناك ترسانة من القوانين والتشريعات أسست منذ مدة لكن القضايا البيئية مازالت على حالها وهذا ما يبين أن هناك معيقات تعترض التطبيق

- التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف كفعل خطابي لمجلس التعاون الخليجي كترتيب حكومي:

من بين الاجراءات الاستثنائية التي يقوم بها مجلس التعاون الخليجي كترتيب حكومي لا ضفاء الطابع الأمني على القضايا البيئية هي التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع غيره من الترتيبات الدولية إذ تتعاون دول المجلس مع جميع المنظمات العاملة في مجال حماية البيئة وصيانة مواردها الطبيعية. ومن أبرز تلك المنظمات :

المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، والاتحاد الأوربي، والمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لغرب آسيا، والمجلس التنفيذي للوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، واللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغرب أسيا (الاسكوا)، وسكرتاريات بعض الاتفاقيات الدولية، ولعل أبرزها التعاون الثنائي مع حلف الناتو، اذ تركز معظم جهود التعاون على علوم الفيزياء أين يشكل الأمن البيئي وادارة الموارد الطبيعية مجال اهتمام خاص في المنطقة، فمثلا تم تخصيص منح متعددة للتعاون في مسائل تتعلق بالموارد المائية ومشكلة التصحر ولورش عمل تهتم بكيفية مواجهة التهديدات الناشئة في قطاع انتاج الطاقة وانظمة توزيعها كما يدعم التعاون الثنائي البحث العلمي من أجل تحسين القدرات الدفاعية في مواجهة الارهاب البيئي ويشمل ذلك سبل كشف وتدمير المواد الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو النووية وطرق كشف الأجهزة المتفجرة واجراءات الحماية من الارهاب البيئي والارهاب الالكتروني[26]

5 -معوقات أمننة قضية البيئة في مجلس التعاون الخليجي:

تتمثل في المعوقات القانونية والمعوقات الإدارية والسياسية والاقتصادية.

أولا -المعوقات القانونية

أصدرت معظم دول الخليج العربي قوانين شاملة لحماية البيئة في منتصف التسعينات. إلا أن الجهات المختصة في تطبيق القانون لا تزال تعاني من التخبط في تفعيله بسبب النقص في الكوادر الوطنية المؤهلة، وعدم وجود محاكم بيئية وقضاة بيئيين ممن لديهم دراية كافية بالطبيعة الخاصة للقوانين البيئية، والنقص في الجهاز المعاون لهيئة المحكمة من الفنيين والخبراء البيئيين، بالإضافة إلى أن الجهات الرسمية المختصة بتطبيق الاتفاقيات البيئية الدولية والإقليمية لا تعتبرها ملزمة لها كما هو شأن التشريع الوطني، بسبب عدم النص صراحة في دساتير أو في القوانين الوطنية على سمو الاتفاقيات على القوانين الوطنية بالإضافة إلى عدم الإلمام أو تجاهل القضاء الوطني بتلك الاتفاقيات المصدق عليها من قبل هاته الدول. مما يؤدي إلى عدم الاستفادة منها لحماية البيئة على المستوى الوطني.

وفي كثير من الأحيان، يتضمن التشريع الوطني أحكاماً تخالف صراحة أو تتعارض مع الأحكام المنصوص عليها في الاتفاقيات البيئية الدولية، وعلى الأخص ما يتعلق بالجزاءات أو التدابير الاحترازية الواجب تطبيقها في حالة تلوث البيئة البحرية أو

تدميرها. ومما يؤدي إلى اتساع الفجوة بين الجانب النظري والجانب العملي ضآلة الغرامات المالية المفروضة على ناقلات النفط العملاقة في حالات تلوث البيئة البحرية للمناطق الخاضعة لسيادة دول مجلس التعاون الخليجي، ما عدا قانون حماية البيئة البحرية في سلطنة عمان (1974) والقانون الاتحادي في الامارات (1999) وقانون حماية البيئة في قطر (2002).

ثانيا -المعوقات الادارية

إن تعدد الإدارات البيئية في دول المجلس. ولد تعدد وتنوع القرارات الإدارية الصادرة عن الجهات العاملة في مجال حماية البيئة والمحافظة على الثروات الطبيعية في دول مجلس التعاون الخليجي بصورة خاصة، والتي أصبحت من المعوقات التي تعوق تنفيذ القوانين البيئية في هذه الدول. وينطبق ذلك أيضاً على الاتفاقيات الدولية البيئية المصدق عليها، نتيجة اختلاف توجهاتها وتداخل الاختصاصات بين مجالس أو هيئات البيئة أو السلطات المختصة في تلك الدول والتي خولها قانون حماية البيئة تنفيذ وتطبيق الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بحماية البيئة. يستدل على ذلك من التجربة الكويتية، إذ تتولى عدة جهات في الدولة حماية البيئة والموارد الطبيعية والمعدنية، ولها الصلاحيات في إصدار القرارات الإدارية واللوائح المتعلقة بالبيئة، حتى وان كانت تتشابه أو تتعارض مع القرارات الصادرة من أجهزة الدولة الأخرى. فعلى سبيل المثال، تتولى وزارة المواصلات والنقل تنفيذ كل ما يتعلق بالمخالفات الخاصة بتلوث البيئة البحرية وفقاً لقانون منع تلوث المياه الصالحة بالزيت لعام 1964. وتتولى بلدية الكويت وفقاً لقانون بلدية الكويت لعام 1977 تنفيذ اللوائح المتعلقة بالنظافة والمحافظة على الحدائق العامة وقانون البناء. وتقوم الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية بتنفيذ القرارات الخاصة بالمحافظة على الثروات الطبيعية، في حين تتولى وزارة النفط تنفيذ قانون حماية الثروة النفطية لسنة 1973 للحد من هذا المشكل يجب اتخاذ التدابير اللازمة لفك الاشتباك القائم حالياً في الاختصاصات التنفيذية، لتفعيل القانون البيئي وإلغاء المواد التي تقنن التداخل في الاختصاص البيئي، إلا في الدول الاتحادية حيث تقتضي تخويل السلطات المختصة في كل إمارة بعض الاختصاصات لحماية البيئة على المستوى المحلي وبالتنسيق مع الهيئة الاتحادية للبيئة.

ثالثا -المعوقات السياسية والاقتصادية

تواجه قضية أمننة البيئة اعتبارات عديدة منها:

-إعطاء الأولوية للاعتبارات الاقتصادية على حساب الاعتبارات البيئية وذلك من خلال النص على ذلك في التشريعات البيئية فيما عدا بعض الدول في المجلس مثال ذلك " التشريعات البيئية في سلطنة عمان والتي تعتبر تنفيذ وتطبيق الاتفاقيات البيئية من المهام الأساسية للدولة وسريان ذلك على القرارات الصادرة من المنظمات والهيئات الدولية المختصة بالبيئة في الوقت الحالي وفي المستقبل" مما يجعل النموذج البيئي في السلطنة النموذج الأكثر الايجابي الذي يجب الاقتداء به في المنطقة.

-نقص الكوادر المتدربة تعد من المعوقات التي تحول دون تطبيق الاتفاقيات الدولية والإقليمية لحماية البيئة من جميع مصادر التلوث[27]، رغم أن معظم تشريعات البيئة تضع مسألة تنمية الكوادر البشرية الوطنية من الأهداف الأساسية التي تسعى إليها هذه الدول.

هذا ويعتبر نقص الوعي البيئي لدى الجمهور الخليجي أهم عائق لإضفاء الطابع الأمني على قضية البيئة، لأن نقص الوعي البيئي يؤدي إلى عدم تقبل الجمهور الخليجي لآخر وأهم مرحلة في عملية الأمننة وهي الإجراءات الاستثنائية لتفعيل تطبيق القوانين البيئية والاتفاقيات الدولية البيئية المصدق عليها على المستوى الوطني يجب تغيير الأساليب التقليدية في مواجهة المشاكل والكوارث البيئية، ووضع استراتيجية بيئية طويلة المدى للحفاظ على الثروات الوطنية وحمايتها من التلوث.

كما ينبغي التنسيق بين الجهات المعنية في تطبيق القوانين والاتفاقيات الدولية البيئية للحد من الازدواجية في العمل والتداخل في الاختصاص بين الإدارات البيئية، وهذا ما نجحت فيه العديد من الدول والاتحادات أهمها الاتحاد الأوروبي

الخاتمة :

من خلال دراستنا نصل إلى أن أفعال التخفيف والتكيف مع القضايا البيئية في مجلس التعاون الخليجي ليست إجراءات استثنائية فهي تسير وفق خطوط السياسة الطبيعية.

فمن خلال تحليل عملية أمننة هذه القضية في مجلس التعاون الخليجي نلاحظ أن إطار كوبنهاجن للأمننة يعتبر أداة ضرورية لفهم كيفية تحول القضايا إلى قضايا

أمنية، ففي مجلس التعاون الخليجي برز صنفان من الفواعل الأمنية : المستويات البيروقراطية والحكومية، المؤسسات الخليجية تعني الأمانة العامة، البرلمان الخليجي ومجلس الاتحاد، فقد تبين أن كل منها يؤدي فعل امني خطابي بخصوص القضايا البيئية، إضافة إلى الدول الأعضاء: قطر، البحرين، سلطنة عمان، السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة التي دافعت عن أمننة القضية البيئية بشكل خاص، هذه الأخيرة أدخلت في العالم الأمني للاتحاد الخليجي عندما أدرجت في الاستراتيجية الأمنية الخليجية والاستراتيجية الأمنية القومية للدول الأعضاء في المستوى غير الحكومي: مجموعات الضغط والمدافعين كانوا أيضا فواعل أمنية.

كل من هذه الفواعل يستهدف استقرار الاتحاد الخليجي (الكيان المرجعي) المهدد بتأثيرات البيئة، فقد استخدمت لغة أمنية خليجية لمخاطبة تغير المناخ من خلال التحركات الأمنية، رغم ذلك تبقى هاته التحركات الأمنية ناقصة نظرا لنقص الوعي الجماهيري بخصوص رفع القضايا البيئية إلى المستوى العلوي للأمننة، أين تبقى التهديدات البيئية في الحيز السياسي بعيدة عن الحيز الأمني، في المقابل أصبحت القضايا البيئية تهديدات وجودية للجمهور الأوربي في الاتحاد الأوروبي، ما يشير إلى نمو رغبة الأوربيين في قبول تبني إجراءات استثنائية بخصوص القضية البيئية.

لذلك فإضفاء الطابع الأمني على القضايا البيئية في مجلس التعاون الخليجي يستلزم رفع هذه القضايا إلى الحيز الأمني بنشر الوعي لدى الجمهور الخليجي من أجل تقبل هذا الأخير للإجراءات الاستثنائية المطبقة من قبل الفواعل الأمنية الخليجية "حكومات والدول الأعضاء" إن مواجهة المشاكل البيئية هي عملية عابرة للحدود لا يمكن أن تنجح في إطار قطري ضيق، وإنما تحتاج لتظافر جهود كل دول الاتحاد وهذا مايعول على التجربة الخليجية الفريدة والرائدة في العالم العربي رغم ما تواجهه من مشاكل.

الهوامش:

1- Holeger stritjle towards a theory of Securitization Copenhagen and beyond European journal of international relations 2007 13. 357 p 362

2 -إيان جونز اليس" كان أول من طرح هذه الفكرة. وقد ساعدت فلسفته الرائدة على تشكيل ما يعرف الآن في الأسواق المالية" بالتمويل المنظم، للتجمعات العقارية عن طريق البنوك، وتسديد هذه

القروض بواسطة التعزيزات الائتمانية، الأمننة بمفهومها الأصلي الاقتصادي تعني سلسلة من الصفقات المالية صممت لزيادة تدفق السيول النقدية وتخفيض الخطر على الدائنين، بدأت الأمننة بتمويل الرهون في السبعينات

3- Francesca Galli, The Legal and Political Implications of the Securitization of Counter-Terroris Measures Across The Mediterranean, Euromesco Paper, (September 2008), p. 5.

4- Francesca Galli,op. cit. p. 6

5- Kandidaluppasats Stats Venskap, Energy and The Concept of Security-Has Energy Become Asecurtized Issue for The Europen Union in Relation to Russia? (Goleborgs Universitet, Stasvens-Kapiga Institution En,2010),p 8.

6 -عادل زقاغ، النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية (أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008 -2009)، ص 129

7- Matt Mcdonald, Securitization and The Construction of Security (UN: University of Warwick, Europen Journal of International Relation, 28 October 2000), p. 566.

8- KandidaluppasatsStats Venskap,Op, Cit, p. 8.

9- Thorsten Gromes&Thorsten Bonaker, Op, Cit. p. 3.

10- Maren- Scarbitihlau, « in goring the obvoions : the non-securitization of nuclear power plants as military targets, London, the school of oriental and African studies (university of London) 15 September, 2009, 34.

11- Francesca Galli, The Legal and Political Implications of the Securitization of Counter-Terrorism Measures across the Mediterranean, euromesco, September 2008, p5

12 -دلال بحري، أثر الندرة المائية في العلاقات الدولية درلسة منطقة الشرق الأوسط، (رسالة دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2008)، ص35

13- Peter dauvergne, Hand book of Global Environmental politics, (Canada: University of British Colombian, 2005), p. 127.

14- Matthew Schnurr and Larry Swatuk, Critical Environmental Security: Rethinking The Links Between Natural Resource Sand Political Violence (Dalhousie University, Centre For Foreign Policy Studies, 2010),p. 23.

15- Peter dauvergne, op, cit, p21

16- Patrice Hernu, conflits environnementaux: quelles conséquences pour la sécurité globale, les rendez-vous du CHEAR, Ministère de la défense, 7 février 2008.

www. chear. defense. gow. fr/fr/Patrice_Hernu_v2-pdf.

17 -جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث ،دبي ط1 ،2004. ص. 7.

18- Kandidaluppasats Stats Venskap, Energy and The Concept of Security-Has Energy Become Asecurtized Issue for The Europen Union in Relation to Russia?(Goleborgs Universitet, Stasvens-Kapiga Instition En.2010),p 8.

19 -عادل زقاغ، النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 129

20- Thorsten Gromes Thorsten, Op, Cit, p. 22.

21 -عادل زقاغ، النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص. 103

22 -أبحاث اقدم، هيفاء نجيب مهودر، التلوث البيئي في دول الخليج العربي، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 24، مركز دراسات البصرة الخليج العربي، جامعة البصرة، 2013، ص 32

23 -مجلة بيئتنا، الهيئة العامة للبيئة، العدد 41، ص 1

24 -المؤتمر السعودي الدولي لتقنية البيئة 2012، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم التقنية الرياض، ص 3.

25 -سعود عابد، الاستراتيجية البيئية والأمن البيئي، صحيفة الرياض اليومية،2011 العدد71، ص. 155

26 -التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط الموسع، ص 9

27 -ملخص معوقات تطبيق الاتفاقيات البيئية الدولية في دول مجلس، التعاون الخليجي، ص 12.